



جامعة بنها

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد والمالية العامة



دول البريكس شراكه من أجل التنمية والتعاون والتكميل من أجل نظام اقتصادى عالمى متعدد الاطراف



رسالة مقدمة لنيل درجه الدكتوراه في القانون



إعداد الباحث

بولس شكري سلامه

إشراف

أ/د/ محمد سعيد بسيونى

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة بنها

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

أ/د/ ماجدة أحمد شلبى

أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق جامعه بنها

عضو هيئة التدريس بالقسم الفرنسي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة



الملخص

كشفت السنوات الأخيرة بأن العالم أصبح مرتبطة بسلسلة من الأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات دوله،خصوصا مع الاندماج المتزايد للأسواق وتطور تكنولوجيا المعلومات التي تسمح بانتقال الصدمات وقت حدوثها، وأصبح من الصعب تحديد مدى انتقالها ومدى توقف آثارها، وهذا ما حدث في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت كأزمة في قطاع وانتقلت لمعظم الاقتصاديات تقريبا . وتعد هذه الأزمة من أشد الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي والتي اجتهد الباحثين في حصر أسبابها نظرا لتشابكها وتعدها، وهناك أسباب كثيرة ومتعددة وأسباب هيكلية مرتبطة ببنية النظام الرأسمالي تفاعلت مع بعضها البعض فشكلت أزمة مالية واقتصادية عالمية بكل المقاييس. وعلى غير العادة كانت الاقتصاديات الناشئة عموما ، واقتصاديات البريكس خصوصا الأقل تأثرا بالأزمة والأسرع تعافيا منها . وقد ساهم تصدي هذه الدول للاختلالات العالمية التي مر بها الاقتصاد العالمي في تغيير خارطة الاقتصاد العالمي لصالحها (الاقتصاديات الناشئة الكبرى من بينها دول البريكس)، بذلك يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي يمر حتما بمرحلة انتقالية جديدة تحكمها الاقتصاديات الناشئة الكبرى.

حيث هيمنت القوى الاقتصادية الغربية التقليدية، ممثلة بالولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة، التي تمنت بوزن أقوى في المنظمات المالية العالمية الرئيسية، مثل صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WORLD BANK، لوقت طويل على توجيهه وإدارة النظام الاقتصادي العالمي، غير أن تأسيس مجموعة دول البريكس BRICS في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وحجم تمثيلها ونموها السريع زاد من وتيرة التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي من اقتصاديات الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وكذا دعم الحاجة إلى تسريع تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد والاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب لإحداث توازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية المتقدمة.

ABSTRACT

Recent years revealed that the world has become linked to a series of financial crises that describe countries' economies, especially with the increasing integration of markets and the development of information technology that They allow shocks to be transmitted as they occur, and it is difficult to determine how far they travel and when they stop Its effects, and this is what happened in the mortgage crisis in the United States of America, which began as a crisis in sector and moved to almost most economies. The global economy, which researchers have strived to list its causes due to its intertwining and multiplicity, there are reasons There are many, many, structural reasons related to the structure of the capitalist system that interacted with each other and formed A global financial and economic crisis by all standards. In general, the BRICS economies in particular are the least affected by the crisis and the fastest to recover from it. has contributed These countries confront the global imbalances that the global economy has experienced in changing the map of the economy The world is in its favor (the major emerging economies, including the BRICS countries), so it can be said that The global economic system is inevitably going through a new transitional phase governed by the major emerging economies.

Where the traditional Western economic powers dominated, represented by the United States and industrialized countries developed, which have enjoyed a stronger weight in the major global financial organizations, such as the IMF The World Bank and the World Bank, for a long time, have been responsible for directing and managing the global economic system. The establishment of the BRICS group in light of the repercussions of the global economic and financial crisis and the size of Its rapid development and growth accelerated the gradual shift in the global economic balance from economies of developed countries to emerging countries, as well as support the need to accelerate the formation of the system A new international economic and the trend towards a multipolar world to strike a balance in front of the absolute power of countries advanced industrial.

مقدمة:

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن وراءها الدول الأوروبية تفوقها العسكري والاقتصادي للهيمنة على النشاط الاقتصادي العالمي وتوجيهه خدمة لمصالحها وأطماعها، وتجلى هذا بصورة أوضح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي 1989، وتكرис الهيمنة الأمريكية على العالم الذي أصبح أحادي القطبية، غير أن هذا الوضع لم يدم كثيرا في ظل تراجع دور الاقتصاد الأمريكي نتيجة للحروب التي شنها المشاكل الكبيرة التي دخلها في إطار توسيع هيمنته على العالم في الوقت الذي أخذت فيه اقتصاديات أخرى في التمو والتطور ومنها الصين والهند وخاصة روسيا العملاق الذي استفاق واستطاع بناء اقتصاد قوي وصناعة عسكرية متقدمة مستقيدا من ارتفاع اسعار المحروقات، والدخول في تحالفات اقتصادية وسياسية عكست معها رغبة في بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب حيث انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية من الناحية الأيديولوجية إلى مجموعة من الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل مجموعة من الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي في إطار ما سمي بالحرب الباردة، ومجموعة من الدول النامية أو المختلفة، تدور في تلك أحد القطبين العالميين، وكان مؤتمر بريتون وودز

Bretton Woods

في عام 1944 قد رسم معايير وأسس العلاقات الاقتصادية الدولية لفترة ما بعد الحرب، فهيمنت مجموعة من الدول ذات الاقتصادات المتقدمة على العلاقات الاقتصادية الدولية وانقسم العالم من الناحية الاقتصادية إلى دول تقوم اقتصاداتها على القطاع الصناعي كأكبر قطاع يساهم في الناتج المحلي الإجمالي GDP ودول أخرى نامية يرتكز اقتصادها على الزراعة وعلى تزويد مصانع الفئة الأولى بالمواد الأولية زهيدة الثمن، لتستورد منها بعد ذلك منتجات ومواد مصنعة مما أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجارى الدولى لصالح الدول الصناعية المتقدمة وفي غير صالح دول العالم الثالث ومع تعويم الولايات المتحدة الأمريكية للدولار عام 1971 والغالبها لتعهداتها بتحويله إلى ذهب، انهار أحد أركان اتفاقية "بريتون وودز" Bretton Woods ما ساهم بالإضافة إلى مجموعة عوامل أخرى في بداية ظهور ملامح مرحلة جديدة أدت إلى بروز ما سمي بظاهرة العولمة Globalization التي مهدت طريق بعض الدول للاستفادة من الظروف الدولية الجديدة، السياسية والاقتصادية، ومن الثورة المعرفية والتكنولوجية، فتطورت أداءها، وبنى اقتصاداتها، وتكاملت مع الأسواق العالمية، عبر سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها، فحققت نقلة نوعية، بانتقالها من دول نامية إلى دول ذات اقتصادات صاعدة، تمارس دورها في إعادة بناء العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية على أسس جديدة،

بعيداً عن الهيمنة والتسلط من قبل بعض الأطراف فبرز دورها جلياً في الحد من آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال قيادتها للنمو الاقتصادي العالمي، ومساهمتها إلى درجة كبيرة في إنقاذه من الركود، وهذا ما أكدته الرئيس الصيني شي جين بينغ Jinping يوم 16-10-2016 في الهند في القمة السنوية لدول البريكس BRICS عندما أشار إلى أن التعاون بين دول البريكس لعب دوراً هاماً في تسهيل التعافي الاقتصادي العالمي.

إشكالية البحث:

عكست الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي مع بداية سنة 2008 نمطين متعاكسان عكس الأول تراجع حاد في أداء النمو الاقتصادي للدول المتقدمة، أما الثاني فعكس نمواً سريعاً للنشاط الاقتصادي لمجموعة الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين والهند وروسيا ما أهلها لأن تصبح قوى اقتصادية كبيرة بحكم ما تتمتع به من موارد طبيعية وجغرافية وديموغرافية، الأمر الذي حفزها للدخول في تحالف اقتصادي على أساس التعاون والتكامل وتكون مؤثرة وصاحبة قرار في النظام الاقتصادي العالمي إلى جانب الدول المتقدمة.

وستتناول من خلال هذه الدراسة الإجابة على إشكاليات البحث من خلال الإجابات على الأسئلة التالية:

- ما الآثار التي تركتها العولمة الاقتصادية في الاقتصاد الدولي؟
- كيف لعبت العولمة الاقتصادية دورها في تغيير موازين القوى الاقتصادية العالمية؟
- ما هي الخلفية الاقتصادية والسياسية التي قامت على أساسها دول البريكس BRICKS وهل يمكنها أن تشكل بداية لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب؟
- كيف تؤثر القوى الصاعدة على هيكل القوى العالمي؟ وما موقع دول البريكس BRICKS في تشكيل المشهد العالمي للقوة؟
- محاوله التعرف على ما هي الملامح الأساسية لاقتصاد دول البريكس BRICKS ؟
- ما هي فرص تفعيل العلاقات المصرية مع دول البريكس BRICKS ؟

فرضيات البحث:

تنطلق الدراسة من جملة الفرضيات التالية:

- خلقت العولمة الاقتصادية فرصاً مواتية لتطور ونجاح اقتصادات بعض الدول النامية.
- يتمتع النظام الاقتصادي العالمي بالдинاميكية، ويملك من العوامل والقوى الدافعة المؤدية إلى تجده وتجدد وتحقيقه في كل مرحلة من تطوره
- عرف النظام الاقتصادي العالمي تغيرات عميقة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لسنة 2008
- كان للنمو الكبير وال سريع الذي عرفته اقتصاديات دول البريكس BRICKS مقابل تراجع اقتصاديات الدول المتقدمة، أن مهد الطريق لبناء تحالف اقتصادي قوي في النظام الاقتصادي العالمي
- تسعى دول البريكس BRICKS من خلال تحالفها لإقامة نظام اقتصادي عالمي متوازن.
- يوجد فرص كبيرة لتفعيل العلاقات المصرية مع دول البريكس BRICKS

هدف البحث

- يهدف البحث إلى التعريف بكتل دول البريكس BRICKS وتوسيع مكانته ودوره الحالي في النظام الاقتصادي العالمي، والأهداف التي ينوي بلوغها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.
- فرص تفعيل التعاون والشراكة بين مصر ومجموعة البريكس BRICKS

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل جوانب الدراسة البحثية وبعض العناصر والأدوات التي توفرها مناهج أخرى، مثل المنهج التحليلي التاريخي، وأدوات الاستبطاط والاستقراء وهي تشكل مجتمعة المناهج والأدوات التي ستستخدم من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة

خطة البحث:

تفتقر المنهجية العلمية تقسيم موضوع الدراسة إلى :

المبحث الأول: إرهاصات ميلاد ونشأة مجموعة دول البريكس BRICS

المبحث الثاني: بعض الملامح الأساسية لاقتصاديات دول مجموعة البريكس BRICS

نشأة مجموعة دول البريكس BRICS وبعض الملامح الأساسية لاقتصادياتها

تمهيد وتقسيم:

عقدت في العام 2009 قمة تضم مجموعة دول، تتميز بالموارد البشرية الهائلة والطاقات والقدرات الاقتصادية، وسرعان ما تحولت إلى قمة سنوية، احتلت موقعاً متميزاً على الخريطة الاستراتيجية في العالم، أطلق على هذه المجموعة "البريكس BRICS" ، وحيث أن العالم يتمتع بخاصية الثوابت المتغيرة ليس فقط في عالم السياسة بل هي طبيعة المخلوقات الموجودة على الأرض سواء الثابتة أو المتحركة فالجميع معرض للتغيير وهذا يحدث بنساب متقارنة. لذلك نجد أن التغيير سنة من سنن الكون، وتتميز فيها البشرية أكثر من غيرها لأنها ترتبط بعنصر مهم وهو الرؤية المستقبلية والتي يمكن من خلالها العمل وفق استراتيجيات متعددة. وقد عرف العالم نشأة تجمعات اقتصادية عديدة، خصوصاً عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية، ف تكونت تجمعات ومنظمات إقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي EU ، وجامعة الدول العربية LAS ، ومجلس دول التعاون الخليجي GCC ومع انتهاء الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين 1989، وكذلك انهيار منظومة السtar الحديدي المتمثلة بالاتحاد السوفييتي، وصعود الولايات المتحدة، وانتشار العولمة Globalisation بكل مفاعيلها الإيجابية والسلبية، بدأت باستعادة ظهورها من جديد تكتلات اقتصادية وسياسية لتمكّن الفراغ الناجم عن اندثار الأشكال التحالفية السابقة فظهرت تجمعات جديدة أخرى مثل الاتحاد الأفريقي AU والاتحاد الآسيوي ASIAN واتحاد أمريكا الجنوبية UNASUR ونجد أن الأزمة المالية العالمية^(*) في عام 2008 وما أحدثته من كساد اقتصادي وسياسي وما صاحبها من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية عالمية كالانفراد الأمريكي باتخاذ القرارات الدولية في المؤسسات العالمية وضد دول مختلفة جعلت معظم الدول تبحث عن مؤازرة بعضها البعض

وبالذات الدول ذات الاقتصاد السريع النمو (الدول الصاعدة) . ومع مرور السنوات في ظل القطبية الأحادية الأمريكية، بدأ العالم يشهد ولادة دول تمتلك طاقات وموارد ضخمة، كان من شأن توافقها واتفاقها أن يأخذ بولادة جديدة لعالم متعدد الأقطاب، وكانت دول طموحة تتمتع بإمكانيات تؤهلها للعب أدوار جديدة على الساحة الدولية. وسيتم البحث في هذا الفصل عن مجموعة دول البريكس BRICS من حيث أعضائها وظروف نشأتها وتحدياتها ومقوماتها.

وبعض الملامح الأساسية لاقتصاديات دول مجموعة البريكس BRICS وذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: إرهاصات ميلاد ونشأة مجموعة دول البريكس BRICS

المبحث الثاني: بعض الملامح الأساسية لاقتصاديات دول مجموعة البريكس BRICS

المبحث الأول

إرهاصات ميلاد ونشأة مجموعة دول البريكس BRICS

تمهيد وتقسيم:

يتناول هذا المبحث مناقشة نشأة التكتل من حيث خلفيه الانشاء لدول البريكس BRICS و بدايتها وتشكيلها وتحديات ومقومات مجموعة دول البريكس BRICS وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: نشأة ومفهوم وطبيعة دول البريكس BRICS

المطلب الثاني: تحديات ومقومات دول البريكس BRICS

المطلب الأول

نشأة ومفهوم دول البريكس BRICS

منتدى تكتل بريكس BRICS منظمة دولية مستقلة تجمع خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع القدرات وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوى في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية. بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل هذه المنظمة الاقتصادية، التي أطلق عليها أولاً تسمية البريك BRICK وضمت في بدايات مراحل تكوينها كلا من وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين في سنة 2006 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وانضمت إليها جنوب إفريقيا في أوائل عام 2011 ، بداعي من الصين، ليزداد اسمها حرف آخر وتصبح "بريكس BRICKS" ، وهي مختصر للحراف الأولى (باللغة الانكليزية) المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. عقدت مجموعة "البريك BRICK" أول قمة لها في يوليواو 2008 باليابان على هامش قمة الثمانى الكبار G8، وهي القمة التي شهدت أول تنسيق عملي بين الدول الأربع حول أهم القضايا الاقتصادية العالمية، وبعد هذه القمة صارت مجموعة "بريك" "موقع تكهنت وتوقعات عدة، خاصة حول احتمالات

تشكيلها لمنظمة اقتصادية ستكون الأقوى في تاريخ الاقتصاد العالمي. خلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ومن وراءها الدول المتقدمة الكثير من الانتقادات والمعارضة نتيجة للمبادئ المهيمنة التي تمثل جوهره وأساسه، وشكلت في نظر الكثير من المفكرين الاقتصاديين السبب المباشر في تعميق مظاهر التخلف والفقر والأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي، والتي كانت من أبرزها وأخرها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، وما خلفته من آثار مدمرة على تطور ونمو الاقتصاد العالمي وعلى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة وتوجيهه الاقتصاد العالمي. كان نتيجة للأزمة المالية العالمية الأخيرة، أن شهد الاقتصاد العالمي هزات وارتفاعات متتالية، كانت السبب المباشر لتراجع وانهيار الكثير من الاقتصاديات المتقدمة، والسبب في صعود وتعاظم مكانة اقتصاديات صاعدة ونامية استطاعت الصمود وتفادي آثار هذه الأزمة.

"نشأة مجموعة BRICS"

بدأت المفاوضات لتشكيل ، مجموعة بريكس عام 2006 وهي مجموعة اقتصادية عقدت أول مؤتمر قمة لها عام 2009 وكان أعضاؤها هم الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين تحت اسم "بريك BRIC" أو لاحقاً انضمت جنوب إفريقيا إلى المنظمة عام 2010 ليصبح اسمها "بريك BRICS" وهي اختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم ويعيش في الدول الخمس ما يزيد عن 41.6% من سكان العالم وكان وزراء خارجية دول بريك BRIC اجتمعوا في نيويورك عام 2006 مدشنين بذلك سلسلة اجتماعات لاحقة للتشاور حول تأسيس المنظمة وفي عام 2008 عقد اجتماع في مدينة يكاترينبرغ Yekaterinburg الروسية، ثم تبع ذلك أول مؤتمر قمة لدول المجموعة في 11 يونيو عام في نفس المدينة 2009 في عام 2010 بدأت جنوب إفريقيا التفاوض حول الانضمام إلى المجموعة، وهو ما تم رسمياً في 24 ديسمبر عام 2010 ومنذ مؤتمر القمة الأول تجتمع هذه الدول سنوياً على أعلى مستوى سياسي ممثلاً برؤساء الدول، ويقرر مكان الاجتماع القادم في نهاية كل قمة، وتناقش قضايا دولية ومحليّة، وتتخذ قرارات موحدة بشأن موافق عدّة، وتعمل على متابعة تنفيذها حسب الأوقات المحددة وتشير الأدبّيات أن هذه المجموعة من الدول كونها من قارات مختلفة، أي أنها لا تعتبر دول ذات حدود مشتركة وبالتالي هناك اختلافات متعددة فيما بينها، ولكنها استطاعت أن تجد الكثير مما تتفق عليه رغم الاختلاف الطبيعي فيما بينها سواء العرقي أو الديني أو اللغوي... الخ . وتشير الأدبّيات أن الصعود المستمر لكتل البريك يشغل الكثير من المراقبين، ففريق يرى أن أمامه فرص متزايدة لازدهار في ضوء ما تملكه من إمكانات هائلة، وآخرون يقولون إن دول البريك BRICK تواجه مزيداً من التحديات تقلل من إمكانية منافستها لدول الاقتصاديات التقليدية المُتّعارف عليها، وإننا نستذكر هنا إن أحد أهم أسباب نشأة هذا التكتل الاقتصادي هو ظهور وتفاقم ما عرف في حينه بالأزمة المالية العالمية، والتي كانت أهم ملامحها هو التأثير السلبي على الدول الفقيرة والنامية بشكل كبير، إضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى والتي ساهمت في إنشاء البريك.

نشأة وتطور البريكس وJim O'Neill

من الصعب أن يتم فصل نهضة اقتصاديات بلدان" البريكس BRICKS "عن اسم Jim O'Neill ، فإن ظهور تسمية بريكis BRICS يبدو ، في الوقت نفسه ، ضرورة حتمية ومصادفة ، فقد اقترح هذا الاسم ، أول مرة ، Jim O'Neill رئيس أحد أكبر البنوك التجارية في العالم هي Goldman Sachs (Goldman Sachs) في 20 نوفمبر 2001

أعطى تعريفاً لهذه العبارة في تقرير عن نتائج دراسة حول الاقتصاد العالمي، نشره البنك المذكور، وكان عنوانه "العالم يحتاج إلى المزيد من أطواب القرميد bricks الاقتصادي" « The World Needs Better Economic BRICs » . وبهذا نستطيع القول لدى وصف التطور السريع المحتمل للنمو الاقتصادي الذي يمكن أن تتحقق في المستقبل البرازيل وروسيا والهند والصين، فإن جيم أونيل هو أول من استعمل هذا التعبير، ولتوقعه نموها المذهل، ولزيادة أهميتها في أذهان المستثمرين، والعالم عموماً. وهنا يمكن القول إن تقارير جيم أونيل Jim O'Neill الاقتصادية والأبحاث التي قدمها لا زال يقدمها كانت من ضمن الدراسات الاستشرافية والتي ساعدت وأظهرت أن هناك قوة عالمية اقتصادية ممكن لها أن تكون وتستمر بقوة وبوتيرة سريعة جداً حسب الإحصاءات الاقتصادية سواء المتعلقة بالناتج القومي GDP أو المؤشرات الاقتصادية الأخرى والتي تدل على حجم التداول، والقدرات الاقتصادية الهائلة والضخمة لهذه الدول . وترجع نشأة مجموعة البريكس إلى الدراسة التي قام بها الاقتصادي الأمريكي جيم أونيل Jim O'Neill ، وتم نشرها في عام 2003 بعنوان " حلم البريك : الطريق نحو 2050 " حيث أسرد أن بوصلة التحكم في الاقتصاد العالمي تتجه نحو دول جديدة كالبرازيل ، روسيا، الهند والصين ستسحب البساط من القوى الاقتصادية التقليدية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

الاجتماعات الرسمية:

وتشير الأدبيات أن هذا التحالف ما كان له أن يتأسس بدون أن يتم عقد الاجتماعات الرسمية بين قادة الدول وأن معرفة الكيفية التي بدأت بها الاجتماعات تؤكد على عدة قضايا منها:

١- الأسباب التي دفعت إلى التحالف

٢- الآليات التي استخدمت في عقد هذا التحالف

٣- والنتائج التي صدرت عن الاجتماعات التي سبقت القمم الرسمية

في 20 سبتمبر 2006 ، عقد الاجتماع الوزاري الأول بناء على اقتراح من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بمشاركة وزير خارجية روسيا والبرازيل والصين ووزير الدفاع الهندي . وأعربوا عن رغبتهم في توسيع التعاون المتعدد الأطراف، وفي 16 مايو 2008، استضافت بكاترينبورغ Katerinburg الروسية اجتماع وزير خارجية بريك بمبادرة من روسيا . بعد الاجتماع صدر البيان المشترك، والذي يعكس موافق مشتركة بشأن قضايا التنمية العالمية، وقد اتخذت خطوة هامة أخرى في 9 يوليو 2008 ، عندما التقى الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف Dmitry Medvedev مع الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا Luis Inacio Lula da Silva ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ Manmohan Singh والرئيس الصيني هو جين تاو Jin Tao على هامش قمة G8 مجموعة الثمانى^(*) في توبياكو Toyako اليابان قامت مجموعة دول البريكس BRICS فيما بعد بتحديد أهدافها وإنشاء المؤسسات وعقد اللقاءات الخاصة بتحقيق تلك الأهداف وتعزيز المبادئ التي توافقت عليها تلك الدول، والتي ستظهر لاحقاً بعد كل قمة يتم عقدها

ومن خلالها يتم الاتفاق بين قادة الدول على ما يجب القيام به في المراحل المقبلة . وتنتقل المجتمعات القرارات الخاصة بالدول الأعضاء إضافةً إلى المواقف من القضايا الدولية، وفي هذا الإطار ، يدرك المراقب، المساعي الجادة التي تقوم بها دول البريكس BRICS من أجل صياغة نظام دولي جديد في ظل المتغيرات الجذرية الحاصلة في العالم، فهي تهدف إلى الحد من الهيمنة الغربية وتكرис مبدأ السيادة واستقلال القرار الوطني . ويضاف هنا أن نشأة دول البريكس صاحبت الأزمة العالمية عام 2008 والتي سببت انهيارات اقتصادية للعديد من الدول وعلى رأسها، الدول ذات الاقتصاديات الكبرى تلتها الدول الأقل نمواً فالضعف اقتصادياً، وهنا بروز في هذا التوقيت الحاجة إلى هذا التكتل الاقتصادي والذي كان له فوائد متعددة على الدول الأعضاء، فاستطاعت تجاوز الأزمة العالمية وتمكنـت من الانطلاق كقوة اقتصادية عالمية.

المطلب الثاني

تحديات ومقومات دول البريكس BRICS

أولاً: تحديات دول البريكس BRICS

١- القوى والضعف

نشير في البداية إلى حالة بعض الدول الفردية والأشكال المؤسسية الدولية والإقليمية التي تكمن قدرتها في ممارسة النفوذ في حيازتها لمزايا محدودة في جانب معين ، كالموقع الجغرافي أو امتلاك مورد طبيعي نادر أو مصدر طاقة تشتد إليه الحاجة لدى أطراف معينة أخرى . إن تجمع البريكس BRICS لا تكمن قوته فقط في قدراته المادية والمعنوية ، الصلبة والناعمة معاً ، وهذا ما تشير إليه بعض الكتابات بالإنجليزية بعبارة Material & soft capabilities .

وقد انعكسـت الـقدرات المادية والـمعنوية لـدول البريـكس BRICS في التـفوق النـسبي لـدول الأـعضاء من زـاوية المؤشرـات الكـمية لـلـأداء الـاـقـتصـادي المـقارـن عـلـى الصـعـيد الـعـالـمـي انـطـلـقاً مـن أـن تـجـمـعـ البرـيـكس BRICS يـضمـ قـرـابـةـ ثـلـثـ سـكـانـ الـعـالـمـ وـيـمـثـلـ ماـ يـزـيدـ عـلـىـ رـبـعـ مـسـاحـةـ الـمـعـمـورـةـ ، وـحـقـقـتـ الـدـولـ الـأـعـضـاءـ نـاتـجـاـ محلـياـ إـجمـالـاـ مـرـتفـعاـ منـ اـجـمـالـيـ النـاتـجـ الـمـحـلـىـ الـعـالـمـىـ فـيـ الـأـعـوـامـ الـماـضـيـهـ. أـمـاـ مـظـاهـرـ التـفـوقـ الـمـشارـ إـلـيـهاـ فـيـتـرـكـ أـبـرـزـ هـاـ فـيـماـ يـلـيـ:

١- ارتفاعـ مـعـدـلاتـ النـموـ الـاـقـتصـاديـ لـدـولـ الـأـعـضـاءـ ، وـخـاصـةـ الـصـينـ.

٢- تـزاـيدـ مـعـدـلاتـ النـموـ وـالـأـحـجـامـ الـمـقـدـرـةـ لـلـصـادـرـاتـ مـنـ كـلـ مـنـ الـمـوـادـ الـأـوـلـيـةـ وـمـوـارـدـ الطـاـقةـ وـالـسـلـعـ الـغـذـائـيـةـ فـيـماـ يـتـعلـقـ بـرـوـسـيـاـ وـبـرـازـيلـ ، وـصـادـرـاتـ السـلـعـ الـمـصـنـعـةـ فـيـماـ يـتـصلـ بـالـصـينـ.

٣- اتسـاعـ حـجمـ الـأـسـوـاقـ الـمـحـلـىـ بـالـمـفـهـومـ الـاـقـتصـادـيـ الـقـائـمـ عـلـىـ الـاـرـتـفـاعـ الـمـقـارـنـ لـمـسـطـوـيـاتـ الـطـلـبـ الـفـعـلـيـ عـلـىـ سـلـعـ الـاسـتـهـلاـكـ وـالـاسـتـثـمـارـ ، وـخـاصـةـ فـيـ الـصـينـ وـالـهـنـدـ.

٤- ارتفاعـ حـجمـ التـجـارـةـ السـلـعـيـةـ بـيـنـ دـوـلـ الـبـرـيـكسـ BRICSـ وـالـدـوـلـ الصـنـاعـيـةـ (6.5ـ تـرـيلـيـونـ دـوـلـارـ فـيـ عـامـ 2012ـ) .

٥- حيازة مستوى مرتفع من احتياطيات النقد الأجنبي يقدر بنحو 4 تريليون دولار بما يعادل 40% من إجمالي الاحتياطيات العالمية .

٦- ارتفاع التدفقات الخارجية والداخلية لدول البريكس BRICS للاستثمار الأجنبي المباشر (20% تقريباً) هذا عن أهم جوانب القوة في تجمع البريكس BRICS ، أما أهم جوانب الضعف المقابلة ، والكامنة في مصادر القوة نفسها ، فهي أن القدرات المادية والمعنوية المشار إليها لا تتركز في التجمع ككل بقدر ما تتحدد بالدول الأعضاء ، وخاصة الصين، فالصين تستحوذ على نحو ثلثي الحجم الكلي للمبادلات التجارية للبريكس BRICS مع الدول الصناعية ، وتمثل 2.4 تريليون دولار من إجمالي الحجم المقدر لمجموعة البريكس BRICS وهو 4 تريليون تقريباً . ويبلغ نصيب الصين وحدها نحو 11.1% من إجمالي الصادرات السلعية على مستوى العالم مقابل 8.4% للولايات المتحدة و 14.7% لدول الاتحاد الأوروبي جميعاً^(١) والصين هي الشريك "المشترك" والمسيطر في المعاملات التجارية والمالية المتبادلة من أعضاء البريكس BRICS ، بينما العكس غير صحيح ، فالصين هي أهم سوق للتجارة الخارجية للبرازيل على جانبي الصادرات (17%) والواردات (15%) ، والصين تحتل المركز الأول بين أسواق الواردات الخاصة بالهند والمركز الثالث في الصادرات الهندية.

كما أن الصين تحتل المركز الأول بين أسواق الواردات الروسية ، والمركز الثالث لل الصادرات وفي مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الصين تحتل المركز الثاني على مستوى العالم في جذب الاستثمارات "الداخلية" بعد الولايات المتحدة ، والمركز الثالث في مجال التدفقات الخارجية outflows وباختصار أن تجمع البريكس BRICS يعاني من الظاهرة المعروفة بعدم تعادل مستوى التطور بين الدول الأعضاء Underdevelopment حيث تقدم الصين وحدها ناتجاً محلياً إجمالياً يتجاوز مجموع نواتج البرازيل والهند وروسيا مجتمعة (حسب الموقف في عام 2010).^(٢)

٢- الفرص والتهديدات:

أهم الفرص المفتوحة أمام دول البريكس BRICS تتعلق بإمكانيات نقل التكنولوجيا المتقدمة من أعضائها الكبار إلى سائر بلدان العالم الثاني في القارات الثلاثة لإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من: البرازيل تكنولوجيا الغذائية والزراعة ومن روسيا: تكنولوجيا بناء السدود وتكنولوجيا التنقيب والحفري والاستكشاف للبترول والغاز الطبيعي ، وبحوث الطاقة الجديدة والمتعددة ، وتكنولوجيا الصناعات الثقيلة ، وتصنيع الأسلحة ، وبناء المفاعلات النووية للأغراض السلمية . ومن الهند : التكنولوجيا الصلبة والناعمة للمعلومات والحاسوبات ، وفي مجال الزراعة . ومن الصين: التكنولوجيا المستخدمة من قبل الشركات عبرة الجنسيات العاملة لديها في مجال صناعة أجزاء ومكونات الآلات والمعدات الانتاجية ، والسلع المعمرة .

أهم التهديدات المحتملة الموجهة لمجموعة البريكس BRICS

تعلق بافقدان العمق التكاملى الضرورى لتطور المجموعة الى تكتل دولي مهم على غرار "الاتحاد الأوروبي" .

أو "الآسيان" ASIAN - التحديات:

أهم التحديات أمام البريكس BRICS ، هي تلك المتعلقة بالمقاومة التي سوف تبديها القوى الدولية ذات المصلحة في بقاء النظام الاقتصادي العالمي القائم دون تعديل يذكر في أسسه الجوهرية ، وفي هيكل توزيع القوة داخل النظام الدولي ، هذه القوى هى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية بالإضافة إلى اليابان ، وإذا استبعدنا اليابان في مضمون الحركة الدولية الراهنة ، لكونها قzymاً سياسياً وعسكرياً كما يقال أحياناً رغم كونها عملاً اقتصادياً ، فتبقى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (ولا نقول دول الاتحاد الأوروبي على إطلاقه) .

ورغم الوزن المتزايد للدول الأوروبية في الاقتصاد العالمي وفي النظام النقدي والمالي الدولي إلا أن أوروبا لم تزل معتمدة سياسياً وعسكرياً على الولايات المتحدة إلى حد كبير ، وما يزال حلف الأطلسي الذي يجمع الجانبين على طرف المحيط الأطلسي قائماً بصفة أساسية على القوة العسكرية الأمريكية، إضافة إلى معاناة أوروبا المزمنة من بعض الأزمات الاقتصادية وخاصة أزمة منطقة (اليورو) خلال العقد الأخير ، انطلاقاً من اليونان ثم إسبانيا والبرتغال وأيرلندا . وبالتركيز على الجانب العسكري فإنه حسب البيانات المتاحة (عن عام 2006) أسهمت الولايات المتحدة بنحو 45.7 % من إجمالي الإنفاق العسكري على مستوى العالم ، تليها بريطانيا بنسبة 5.1 % ثم أنت مساهمة كل من فرنسا وألمانيا واليابان بنسبة 2 % وأسهمت الدول الثلاثة الكبرى في البريكس BRICS .

وهي الصين وروسيا والهند بنسبة تساوى 4.3% و 3% و 2.1% على التوالى.⁽ⁱ⁾

ويقدم هذا البيان الموجز صورة مركزة لعدم التكافؤ في ميزان الإنفاق على التسلح، وفي أنظمة التسلح التقليدي وفوق التقليدي ، وغير التقليدي: من أسلحة نووية وكمائية وبيولوجية ، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، " القطب الواحد " وفي العلاقة مع العالم عموماً تستثمر الولايات المتحدة فائض قوتها العسكرية والدبلوماسية ، بالإضافة إلى ميزة اتساع السوق الأمريكية لسلع الاستهلاك بحكم انخفاض الميل للإدخار من متوسط مرتفع لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا الموقع المسيطر للدولار الأمريكي في المعاملات النقدية الدولية والأصول المستثمرة فياحتياطيات النقد الأجنبي لدى صندوق النقد الدولي IMF ومختلف دول العالم .

أكّدت دول البريكس BRICS في إعلان نيودلهي New Delhi لسنة 2012 أنه: يجب على قيادة البنك الدولي الجديدة أن تلتزم بتحويل البنك إلى مؤسسة متعددة الأطراف تصدر عن رؤية جميع أعضائها، بما في ذلك رؤيتها حول هيكل الحكومة الذي يعكس الواقع الاقتصادي والسياسي الراهن . إن إعادة هيكلة نظام بريتون وودز Bretton Woods أصبح ضرورة ملحة، فقد صمم هذا النظام لحقبة زمنية معينة وفقاً لظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، والعالم الآن في حاجة إلى نظام جديد يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية الجذرية في عصر العولمة . وفي واقع الأمر، تواجه دول البريكس BRICS تحديات عديدة تتجلى في غياب هوية موحدة تكون Globalisation

نتاج إرث تاريخي وثقافي مشترك، وتبادر داخلي بلينج يصعب العمل المؤسسي بين الدول الأعضاء . فالجمع بين أنظمة سلطوية وأخرى ديمقراطية تعتبر التعديدية السياسية ركن الزاوية في نظامها السياسي، وبين اقتصاديات موجهة من طرف الدولة وأخرى حرة تتيح الفرصة للقطاع الخاص، ناهيك عن الهيمنة الصينية على مقاليد الاقتصاد فبنيتها الاقتصادية أقوى وأدوات ثالثة مرات من باقي الدول، كما لا تزال هذه الدول مرتبطة بحركة التدفقات المالية وبالاقتصاديات القديمة، فهذه كلها.

عقبات في مسار البريكس^(٤):

وتشير الابدبيات إلى إن دول البريكس BRICS تحتاج إلى تقديم نفسها ككتلة موحدة متراقبة للعلاقات وطموحة الغايات، مما يقتضي وجود هيأكل ومؤسسات قادرة على الوصل والفصل في شؤون المجموعة . يجب أن تخرج دول البريكس BRICS من دائرة التأثير إلى دائرة التأثير لكي تحدث تهديداً ملماساً للقوى الأخرى . وبلوغ الريادة لن يتأنى إلا عبر بوابة المنطقة العربية التي هي مركز التوازنات الدولية وملتقى صراع المصالح.

التحديات الكبرى التي تواجهها مجموعة "بريكس" BRICS تمثل في الاختلافات في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان المشاركة في المجموعة، إلى جانب التباينات الثقافية والتاريخية والسياسات المالية التي تتبعها كل دولة على حده، وتداخل أنظمة اقتصادية عدة ذات أحجام متفاوتة وأسعار عملات متفاوتة في نظام اقتصادي واحد .

ثانياً: مقومات مجموعة دول البريكس

تمثل مقومات القوة لدى الدول والمجموعات الدولية الأساس الذي ترتكز عليه في تفاعಲها مع غيرها من الفواعل الدولية في البيئة الاستراتيجية الدولية . فكلما تمكنت المجموعات الدولية من تحقيق التكامل والتناسب بين الاهداف الموضوعة والمقومات المتاحة كلما استطاعت تحقيق أعلى قدر من هذه الاهداف . بالمقابل كلما كان هنالك عدم إدراك حقيقي للمقومات المتوفرة، وتعظيم للاهداف بالشكل الذي يفوق الامكانيات المتوفرة قاد ذلك الى تجذير الخلل في الاداء الاستراتيجي الوظيفي . يمكن تناول مقومات القوة الأساسية لمجموعة البريكس BRICS بما يأتي :

اولاً: المقومات الذاتية:

تمثل المقومات الذاتية مجموع المقومات التي تشكلها قدرات وامكانيات مجموعة دول البريكس BRICS بوصفها نسبة من مقومات وامكانيات دول العالم . وعليه سيتم التركيز على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى امكانيات مجموعة بريكس BRICS مقارنة مع العالم. تشكل مجموعة دول البريكس BRICS الخمس 40٪ من سكان العالم، وحوالي 25٪ من مساحة الأرض في العالم . وتعاظمت مساهمة دول البريكس BRICS في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حوالي 8.3٪ في عام 2000 إلى 27٪ في عام 2020 .^(٥)

وتشهد دول البريكس BRICS حقبة من الاندثار، ويتبصر ذلك من خلال مجموعة من الحقائق . أذ أثبتت جميع الدول، ربما باستثناء روسيا، بأنها محسنة ضد الأزمة الاقتصادية . ويكمن جوهر اقتصادياتها في الحفاظ على نمو مستدام وдинاميكي . فضلاً عن ان كل دولة على حدة هي قوة عسكرية إقليمية بارزة، ولها القدرة على التدخل في

حالة حدوث أي انتهاك لمجال الاهتمام المحدد لها . كما ان الصين وروسيا والهند دول حائز للأسلحة النووية . وللبرازيل برنامجها النووي، رغم أن نتائجه غير معروفة . ويكون رأس المال البشري لدول البريكس من موارد ضخمة بما في ذلك عشرات الملايين من الطلاب والعلماء والمتخصصين في جميع مجالات الخبرة . فضلاً عن ذلك، تمتلك دول البريكس BRICS جزءاً كبيراً من أثمن الموارد الطبيعية في العالم، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم والذهب والماس^(١). وتعمل مجموعة بريكس BRICS على تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر توازناً، فالقوة الجمعية لاقتصادات دول بريكس BRICS لا يمكن تجاهلها من حيث وزنها وتأثيرها الذي أصبح ذو أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي، وخاصة في ظل الواقع الذي تعشه الاقتصادات التقليدية الكبرى، والتي تعاني من تراكم كبير ومشكلات في سياساتها المالية والنقدية، بشكل أدى إلى نمو متواضع غير مسبوق في اقتصاداتها، وتزايد في عدد العاطلين عن العمل، واضطرابات واشكاليات مربكة، وخصوصاً في توفير التمويل لأسواقها الاقتصادية، ومعاناتها من ظهور مشكلة الديون السيادية، فساهمت بريكس BRICS ، إلى حد ما، في تسريع عملية انتقال القوة الاقتصادية نسبياً من الغرب إلى الشرق، حيث تشهد دول بريكس BRICS انتشاراً واسعاً وسريعاً، لانتقال مجموعات سكانية واسعة من الفقر إلى أوضاع معيشية أفضل، وأصبحت هذه الدول محركاً ومشاركاً في قيادة الاقتصاد العالمي^١ . وتتصدر مجموعة بريكس BRICS الاقتصادات الناشئة والقوى السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي . وخاصة أن معدلات النمو المرتفعة والإمكانات الاقتصادية والتطور الديموغرافي ستضع بريكس BRICS في مكانة رائدة في النظام الدولي .

ثانياً: البنى الموضوعية:

تتمثل المقومات الموضوعية في متغيرات البيئة الاستراتيجية الدولية وما تتضمنه من متغيرات تسهم في تشكيل حافر لمجموعة بريكس BRICS بان تؤدي دوراً مهماً في عملية تجذير رؤيتها حول مستقبل النظام الدولي المستقبلي . والعمل على توظيف هذه المتغيرات بالشكل الذي يدفعها إلى توظيف ما هو مفيد لها واستثماره وتجنب الآثار السلبية الناتجة عن العوامل التي تعرّض رؤيتها . من خلال ما تقدم، يمكن تقديم مجموعة من المتغيرات التي تشكل فرص لمجموعة بريكس يمكن توظيفها في عملية تعظيم تحقيق رؤيتها في إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد . ويمكن تركيزها بالآتي:

اولاً: تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية:

تؤكد الحقائق العلمية المتعلقة بقياس قوة الولايات المتحدة الأمريكية بانها في حالة تراجع على الرغم من الامكانيات والموارد الاقتصادية الهائلة التي تملكها . اذ ان الولايات المتحدة ونتيجة ادراكها لعدم القدرة على تحمل الاعباء العالمية الناتجة فانها ستتجه إلى القيادة بالمشاركة مما يتاح للاقطاب الدولي الاخر في تشكيل تجمعات تسهم في توحيد جهودها المشتركة .

ثانياً: تعاظم التحديات العالمية :

الاستكشاف الشامل للبيئة الاستراتيجية الدولية تؤكد على ان التحديات العالمية أصبحت غير تقليدية، بمعنى انهما تتجاوز حدود الدول خلال مدة زمنية قصيرة، وأكبر من قدرة الدول فرادى على مواجهتها، وتحتاج الى جهود جماعية لمواجهتها، كما انها تتميز بسمة الانتقال السريع، كما ان بعضها غير معروف المكان ومن الصعوبة بمكان تعقيبها. اذ ان التحديات الامنية أصبحت اكثر تنوعا ، وعوامل الامن التقليدي وغير التقليدي اضحت متشابكة، والضرر الذي تسببه تحديات الامن غير التقليدي مثل الارهاب وغيرها أكثر خطورة^(١). من هنا فان هذه التحديات تُجبر الدول والاقطاب الدولية في العمل على التعاون بهدف تحقيق مصلحة مشتركة تمس الامن الجماعي لهذه القوى الدولية، مما يدفع الدول التي تسعى لتأدية دور على المستوى الدولي الى تأديته، وتقديم مرونة من القوى عليها.

تؤكد الحقائق ان هنالك مجموعة من القوى الدولية الصاعدة في النظام الدولي، اذ توافرت لها مجموعة من العوامل التي ساعدتها على التقدم في هرمية القوى الدولية سيما الامكانيات المادية المتمثلة في ارتفاع اسعار النفط والنمو الاقتصادي، والامكانيات المعنوية المتمثلة في تحولها إلى نموذج عالمي في ميدان الابتكار، ومن أهم هذه القوى هي مجموعة البريكس BRICS ، الى جانب قوى اخرى كالصين والاتحاد الأوروبي رغم ان فعلها الاستراتيجي ينسجم مع التوجهات الغربية . وعليه فان توافر عوامل صعود دول مجموعة البريكس BRICS يضفي عليها عامل من عوامل القوة التي تمكناها من تأدية دور وتشكيل النظام الدولي الجديد^(٢).

رابعاً: دعم الدول الرافضة للحادية القطبية للتعددية :

نتيجة تفرد الولايات المتحدة بالقرار السياسي الدولي بعد الحرب الباردة وبداية القرن الحادي والعشرين، واتخاذ العديد من القرارات ذات التأثير السلبي على العالم، وتعاظم الازمات الانسانية من حيث عدد الضحايا وظهور الازمات التي تهدد سيطرة الدول سيما تعاظم الهجرة الدولية وزيادة مخاطر الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية وانتهاك القانون الدولي العام وتحويل المنظمات الدولية الى اداة من ادوات تحقيق مصالح الدول المهيمنة، كل ما تقدم ساعد على تشكيل توجه جديد لدول ترى انها تعرضت الى التفكير ومصدارة الارادة من قبل الولايات المتحدة والدول المتحالفه معها، مما دفع ويدفع هذه الدول الى البحث عن خيار استراتيجي وتوجه دولي آخر يوفر لها مرونة الحركة ويتفاعل معها بصورة ايجابية، كل ذلك يشكل دعما لمجموعة دول بريكس BRICS في تشكيل النظام الدولي الجديد. من خلال ما تقدم من مقومات مادية و موضوعية لمجموعة دول البريكس BRICS، تشير المعطيات الدولية والذاتية بأنها تملك العديد من الفرص التي تمكناها من العمل على رفض الهيمنة الامريكية على النظام الدولي، والشرع في تثبيت رؤيتها المستقبلية للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين وبما يضمن التعددية القطبية، سواء كانت اقتصادية أم عسكرية أم ثقافية.

اطبخت الثان

بعض الملامح الاساسية لاقتصاديات دول مجموعه البركس BRICS مقومات صعود اقتصاديات دول البريكس او لا: مقومات صعود الاقتصاد الهندي:

تعتبر جمهورية الهند سادس اكبر دولة في العالم من حيث المساحة حيث تغطي مساحة شاسعة تبلغ 3.165596 كيلومتر مربع مما ادى الى تسميتها بشبه القارة الهندية .

وتتقسم جمهورية الهند الى ثلات اقاليم رئيسية هي جبال الهملايا وسهل جانتينيك وشبه الجزيرة الهندية .

كما انها تعد ثالث اكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان. ^(١)

والهند غنية بمواردها الطبيعية حيث تتتنوع فيها من الصحراء الجرداء الى الغابات الاستوائية كما ان بها العديد من الانهار التي تتبعد من الجبال الشمالية حاملة معها الطمي الى السهول وتعتبر الارض والمياه العذبة من اهم الموارد الطبيعية في الهند حيث ان 54.3 بالمائة من اراضيها قابلة للزراعة كما انها غنية بمصادر المياه العذبة وتغطي الغابات حوالي 21.6 بالمائة من مساحتها.

ثانيا: مقومات صعود الاقتصاد الصيني:

الصين المعروفة رسميا باسم جمهورية الصين الشعبية هي الدولة الأكثر سكانا في العالم حيث يقطنها أكثر من 1.400 مليون نسمة تقع في شرق آسيا وتحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد وتتألف من أكثر 22 مقاطعة وخمس مناطق ذاتية الحكم تتربع الصين على مساحة جغرافية هائلة تقدر ب 9.59700 كيلومتر مربع تقع العاصمة الصينية بكين في في الجزء الشمالي الشرقي من الصين أما شنغهاي فتعد أكبر المدن الصينية من حيث عدد السكان الذي يبلغ حوالي 23 مليون نسمة وتعتبر شنغهاي العاصمة الاقتصادية للصين حيث ان موقعها الاستراتيجي جعل منها مرفأ تجاريًا مهمًا على مستوى العالم وهو يجعلها تشتهر بالتجارة والصناعة. وتمتلك الصين حوالي ثلاثة ملايين كيلومتر مربع من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها حسب اتفاق قانون البحار التابع للأمم المتحدة وكل اراضيها التي تحتوي على المياه تقع شمال خط الاستواء^(١). وتحتل الصين المركز الثالث عالميا من حيث احتياطات 45 معدنا وبالتالي فالصين من الدول القليلة جدا التي تتوفر فيها احتياطات المعادن .

ان اقتصاد جمهورية الصين الشعبية هو ثاني اكبر اقتصاد في العالم بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وقد سبق الاقتصاد الصيني اقتصاد اليابان سنة 2010 بنتاج محلي بسيط قدر ب 4.91 تريليون دولار أمريكي . وتعتبر الصين اكبر دول العالم من حيث القدرة الشرائية حسب مقياس تعادل القدرة الشرائية وتعتبر بذلك الصين اسرع اقتصاد نامي في الثلاثين سنة الماضية والصين هي اكبر دولة تجارية وابكر مصدر وثاني اكبر مستورد وهي تعد ايضا الى جانب روسيا والهند من اهم مراكز الثقل الاقتصادي العالمي.

ثالثاً: مقومات صعود الاقتصاد الروسي:

تقع روسيا في قارة أوراسيا حيث تربط بين قارة آسيا وقاربة أوروبا في النصف الشمالي من الكره الأرضية فهي اكبر دول العالم من حيث المساحة التي تبلغ 17.075.400 كيلومتر مربع وهي تقريبا ضعف مساحة كندا وثاني دولة من حيث المساحة تمتلك روسيا موارد طبيعية هامة جدا منها النفط والغاز الطبيعي والخشب والفحم والمواد الكيماعية والمعادن. و تستغرق رحلة بالقطار من بين موسكو في الغرب وميناء "فلاديفوستوك Vladivostok " في الشرق سبعة ايام.^(٢)

وقد ذكر تقرير اصدره الصندوق العالمي للحياة البرية ان روسيا تعتبر الاقتصاد الكبير الوحيد في العالم الذي يتزايد فيه مخزون الموارد الطبيعية المتعددة وذكر التقرير ايضا ان روسيا تعتبر واحد من بلدان العالم القليلة من حيث امتلاكها لاحتياطات كبيرة من الطاقة البيولوجية وهي مؤهلة للاستثمار في رأس المال بيئي.

وتحتل روسيا المركز الاول^(٣) في العالم من حيث احتياط الغاز الطبيعي كما انها من بين العشرة بلدان الاوائل في احتياط النفط حيث بالإضافة إلى التصدير يكتسب هذا الجانب اهمية فائقة أي الذهب الاسود والذهب الازرق هكذا يسمون النفط والغاز في روسيا اللذان تستخدمهما روسيا بشكل واسع في الصناعات الوقودية والكيماوية حيث ان الجزء الكبير الذي يباع يعود باموال اضافية تتفق في مجال التطوير ويحوي باطن الارض الروسية المترامية الاطراف كافة انواع المستخرجات المفيدة مثل الوقود والمعادن والمياه الجوفية والكتل الحديدية والفحم والخامات الأخرى ويجري استخراج هذه الثروة من مئات المناجم والمنابع بشكل مختلف منها اكثر من ثلاثة الاف بئر نفط وغاز .

رابعاً: مقومات صعود الاقتصاد البرازيلي:

البرازيل هي من الدول الامريكية الكبرى سواء من حيث عدد السكان او من حيث المساحة الجغرافية وتعتبر مقاطعة برازيليا العاصمة الرسمية للدولة وتصنف البرازيل في المرتبة الخامسة عالميا من حيث المساحة حيث تبلغ 8.511.996 كيلو متر اي ما يعادل 48 بالمئة من المساحة الاجمالية لقارة امريكا الجنوبية وتمتد حدودها البحريه على سواحل المحيط الاطلنطي على 8551 كيلو متر مربع اما حدودها البرية فتصل الى اكثر من 10.666 كيلو متر مربع وتتميز بمناطق متعددة من السهول والهضاب والمناطق الجبلية كما ان مناخ البرازيل متعدد ايضا بسبب اختلاف المناطق الجغرافية الممتدة من الجهة الشمالية الى الجهة الجنوبية بالإضافة الى مناطق الهضاب الداخلية. كما تتمتع البرازيل بشبكة أنهار كثيفة تروي الاراضي المنخفضة الامازونية باكملها ويهيمن على البلاد الغابات وتحتل البرازيل المرتبة الاولى في العالم لاحتياطات الاخشاب الصلبة . والموارد الطبيعية في الجزء الغربي من الامazon ممثلة بالغابات الاستوائية الرطبة دائمة الخضرة الكثيفة مع اشجار قيمة يقدر عددها باكثر من اربعة الاف نوع من الاشجار وتوجد فيها اكبر من اربعين نوعا من الموارد الاكثر اهمية في العالم وهي المغنيسيوم وخام الحديد لذلك في عام واحد يمكن استخراج اكبر من مئتي طن من خام الحديد يتم تصدير حوالي 80 في المئة منها وفيما يتعلق بتعدين البوكسيت تحتل الدولة واحدة من الاماكن الاولى في العالم وتمثل المعادن النحاس- الزنك والنikel و تستخد روابتها في السوق المحلية ولها احتياطات كبيرة من الذهب. هذا ويعتبر قطاع الاقتصاد في البرازيل من القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على العديد من المجالات الانتاجية و اهمها التعدين والصناعة التحويلية والزراعة والخدمات مما ساهم في تصنيف الاقتصاد البرازيلي كواحد من افضل الاقتصاديات بين دول امريكا الجنوبية كما تحرص البرازيل ان تكون اقوى الاسواق العالمية الناشئة .

خامساً: مقومات صعود الاقتصاد الجنوب أفريقي:

تقع دولة جنوب افريقيا في جنوب القارة الافريقية في اقصى جنوب القارة الافريقية تحدوها من الشمال ناميبيا وبوتسلوانا وزيمبابوي كما أن دولة ليسوتو محاطة بالكامل بأراضي جنوب افريقيا. اقتصادها هو الأكبر والأكثر تطورا بين كل الدول الافريقية، والبنية التحتية الحديثة موجودة في كل أنحاء البلاد تقريباً. يوجد في جنوب افريقيا أكبر عدد سكان ذوي أصول الأوروبيّة في افريقيا، وأكبر تجمع سكاني هندي خارج آسيا، وأكبر مجتمع ملون (ذوي البشرة السوداء) في افريقيا، مما يجعلها من أكثر الدول تنوعاً في السكان في القارة الافريقية^(١). كما ان اراضيها خصبة صالحة للزراعة والزراعه حرفه هامة في جنوب افريقيا، وذلك بسبب وفرة المقومات الزراعية، وتعد جنوب افريقيا من اكبر الدول المنتجة للذهب والفحm الحجري والحديد والاسبستوس والنحاس والمينجينز

والليورانيوم والبلاطينيوم كما انها تمتلك تضاريس طبيعية جعلت منها قبلة وعنصر جذب للسياح منها الهضاب والانهار وأهم سلسلة جبلية في العالم.

ويعد اقتصاد جنوب افريقيا الاكبر والاكثر تطوراً في القارة الافريقية من حيث البنية التحتية الحديثة الموجودة في كل انحاء البلاد تقريباً. واقتصاد دولة جنوب افريقيا يحاكي مستويين: المستوى الاول وتحاكي فيه الدول النامية ببساطة مكونات البنية التحتية.

والمستوى الثاني تعد فيه جنوب افريقيا من الدول الصاعدة التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي وهي دولة غنية بمصادر الثروة المعدنية حيث تمتلك اكبر حصة في العالم من احتياطي الذهب بالإضافة الى الالماس والكرום.

أولاً: النتائج:-

توصل الباحث من خلال الدراسة إلى عدد من النتائج الآتية:

- العامل الاقتصادي سيطر ومازال يسيطر على علاقات القوى في النظام العالمي.
- القوى الصاعدة مصطلح يفهم منه تغيير الشكل الأحادي القطبية في الهيكل العالمي للقوى.
- رغم وجود مقومات للدول الصاعدة إلا أن هذه المقومات لا تجتمع في دولة واحدة، فدرجة الصعود تختلف من دولة إلى أخرى، وحتى في المستوى.
- هيمنت القوى الاقتصادية المتقدمة، مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، التي تمتلك بكلمة أقوى في المنظمات المالية والاقتصادية العالمية الرئيسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لوقت طويل على النظام الاقتصادي الحالي، غير أن تأسيس مجموعة دول البريكس BRICS وحجم تمييزها وتطورها السريع، فرض وتيرة من التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وكذا دعم الحاجة إلى تسريع تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد، والاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب لإحداث توازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية المتقدمة.

التصنيفات:-

توصى الدراسة بالآتي :

- يجب علينا وضع استراتيجية عمل من أجل التنمية تبدأ أو لا بوضع برؤية عامة عن ما نحتاج إليه من دول البريكس وغيرها من التكتلات الاقتصادية .

- يجب تعظيم دور السفارات المصرية بهذه الدول للتواصل معها وكذلك حتى تكون السفارات المصرية هي حلقة الوصل بين الوزارات المصرية المعنية لمتابعة هذا التحرك ودول مجموعة البريكس BRICS.
- العمل على زيادة الأهمية النسبية لل الصادرات المصرية وزيادة قدراتها التنافسية إلى تلك الأسواق من خلال قيام مكاتب التمثيل التجاري بدراسة السوق في هذه الدول والمتابعة المستمرة لطبيعة ومواصفات المنتجات المنافسة، ودراسة السياسات والقوانين والتشريعات المختلفة المطبقة وكذلك يجب على كافة المؤسسات التي تعمل في مجال دعم وتنمية الصادرات أن تقوم بمثل هذه الدراسات التسويقية، وبالتالي نقل درجة المخاطر التي يواجهها المصدر في أسواق دول بريكس.

قائمة المراجع العربية

أولاً : المعاجم:

- قاموس المعجم الوسيط. (2010-2016) قاموس المعجم الوسيط .المعاني:
<http://www.almaany.com/ar/dict/ar->
- محمد أبوبكر الرازى ، 1975 ، مختار الصحاح ، القاهرة ، مطبعه الأميريه.

ثانياً: الكتب

- ابراهيم سعد الدين وأخرون ، (1982) صور المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.

- د.اجال راتب ، "تفعيل العلاقات الاقتصادية المصريه مع دول البريكس" ، معهد التخطيط القومى ، سلسله قضايا التخطيط والتنمية رقم 253 ، ديسمبر 2014.
- أ.د عصام حسنى محمد: تاريخ الفكر الاقتصادي، كلية الحقوق ، جامعه بنها،2018.
- أ.د أحمد مصطفى معد، الاقتصاد الرقمى بين النظريه والتطبيق، كلية الحقوق، جامعه بنها،2017.
- أ.د ماجدة شلبي، 2012، العلاقات الاقتصادية الدوليه ، جامعه بنها ، كلية الحقوق .
- أ.د ماجدة شلبي، تاريخ الفكر الاقتصادي ، 2015 ، دار النهضه العربيه.
- أ.د ماجدة شلبي، 2012، التنمية الاقتصادية ، دار النهضه العربيه.

قائمه المراجع الاجنبية باللغه الانجليزية

Books

- BRICS AND BEYOND Goldman Sachs Global Economics Group. (2007).
- Dunner, J. (1965). Dictionary of Political science. London: Vision Pres LTD.
- A History of American Imperial ‘Profit and Prestige’,Golub, P. S. (2010). Power Expansion. London: Pluto Press Reference to Janet Abu Lughod.
- Emilian Kavalski, India and Central Assia: The Mythmaking and International Relations of a Rising Powers (London: I.B.Tauris Publishers 2010), p16